

تمهيد:

بما أن هذا البحث يتناول معوقات التنمية الاجتماعية، فإن المصطلح الأخير أي - التنمية الاجتماعية - هو من المفاهيم الرئيسية للبحث، ونظرا لتعدد الآراء والتعريفات التي تناولها المفكرون الاجتماعيون حول هذا المفهوم، وكذلك تداخله مع مفاهيم اجتماعية أخرى، بالإضافة إلى تعدد أغراضه يتطلب منا تخصيص فصل للتنمية الاجتماعية نحدد فيه أهم ما ورد في ذكر هذا المفهوم بصورة عامة وصولا إلى تحديده بصفة خاصة. وفي هذا يقول "أرسطو": "إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين فلا بد لنا أن نحدد صفتيه الأساسيتين: الصفة العامة، وهي التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم أفراد جنسه، ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة المميزة له"⁽¹⁾. كما أن هذا المفهوم الاجتماعي يختلف باختلاف آراء المفكرين الاجتماعيين، وهذا يتطلب من الباحث الكشف عن الترابطات والتأثيرات المتداخلة لبعض المفاهيم، بحيث يمكن الوصول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم الأهداف الرئيسية للبحث.

1-1- في مفهوم التنمية الاجتماعية:

صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، لكن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك "أرنست ويت" "Ernest Witt" لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية والبعض الآخر يعتبر المفهوم حديثا على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية⁽²⁾.

ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة - بطريقة عملية ورسمية - في هيئة الأمم المتحدة عام 1950، ويمكن بوجه عام التأريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية

(1) hans.l.zetterberg, on théory and vérification in sociology, new-york, the bed-minister press, 1965, p 41 نقلا عن محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي (الطاقة البشرية والطاقة النووية في

الميزان)، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص56

(2) عبد العزيز العايش، دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث، (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية (غير منشورة)، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2002-2003، ص ص42-43

لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتباراً من الدراسة الشهيرة التي أخرجها "فليب روب" "F.Roop" بعنوان المدخل إلى "تنمية المجتمع" عام 1955 وتقدم نظريته على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي بوجه عام (1).

كما أن المطلع لأدبيات علم الاجتماع قد يلاحظ أن مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة...، لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى. فنجد أنها عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى، وتعريف آخر: هي عبارة عن نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، فوجود الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع، ومن زاوية أخرى فهي تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديموقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات (2)، كما عرفت بأنها تلك العملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع المحلي على المدى الطويل أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة أفرادها، بينما ينبغي على هؤلاء الأفراد أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف والخدمات التي يقدمها المجتمع (3).

بهذا نجد الدكتور "عاطف غيث" يعرفها على أنها التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليه (4).

من الواضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية وزيادة قدراتهم على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول

(1) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص 65-66

(2) منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر للنشر، ط3، 2001، ص ص 76-77

(3) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: مكتبة نهضة الشروق، 1988، ص 32

(4) عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعارف، 1988، ص ص 57-58

إلى حياة أفضل⁽¹⁾، وذلك بالتركيز أساساً على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والاستخدام الأمثل لتلك الموارد ومحاولة إشراك أعضاء المجتمع في قضايا التنمية الخاصة بهم، أي أنها حركة إنسانية إيجابية⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فمفهوم التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف التخصصات العلمية، فهي تعني لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، أما المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية، فهي تعني وصول الإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة هو حق له تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير الصحة والتعليم والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والترويج وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض، وأن ذلك يستوجب العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾.

إذا حللنا مختلف التعريفات السابقة أمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات في تعريف التنمية الاجتماعية:

- أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يرادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق للرعاية الاجتماعية، أي أنها لا تمثل إلا جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

- أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يطلق على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية الخدمات المحلية.

- أن اصطلاح التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد⁽⁴⁾.

(1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، 2003، ص 222

(2) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 13

(3) سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية (مفاهيم أساسية - رؤية واقعية)، الإسكندرية: المكتب الجامعي

الحديث (الأزاريطة)، ب ت، ص ص 10-11

(4) فاروق العادلي، "قطاعات التنمية في المجتمع العربي"، في: دراسات في المجتمع العربي، تأليف نخبة من أساتذة

الجامعات العربية، عمان: إتحاد الجامعات العربية (الأمانة العربية)، ط 1، 1985، ص ص 555-556

وللتنمية الاجتماعية معانٍ نظرية مختلفة، فنجد " إروين ساندرز " "Irwin Sanders" يميز بين التنمية الاجتماعية:

- كعملية، حيث يكون التركيز على التغيرات المتتالية، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

- كمنهج، حيث تعتبر اتجاهها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع، فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

- كبرنامج، حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفاً في حد ذاته، والمنهج هنا عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.

- كحركة، حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم.

وبهذا فإن "ساندرز" يربط مفهوم التنمية الاجتماعية بأربعة جوانب متميزة من النظرية الاجتماعية، وهي التغيير الاجتماعي، والضبط الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي⁽¹⁾.

ويمكن أن نحددها - أي التنمية الاجتماعية - بصورة واضحة ومبسطة في هذه

النقاط:

- تهتم التنمية الاجتماعية بإيجاد التوازن في المجتمع، حيث نتج عن عمليات التصنيع والتحضر والنمو السريع في قطاعات المجتمع وجود آثار سلبية في المجتمع (مجتمعات فقيرة وأخرى غنية...).

- تهتم التنمية الاجتماعية بالأهداف الوقائية فهي تعطي اهتماماً خاصاً للجوانب الوقائية بجانب العلاج، لأن تحقيق الأهداف الوقائية يحول دون الوقوع في المشكلات أو الانتظار حتى يتم التحرك لعلاجها.

- تهتم التنمية الاجتماعية بأهمية التداخل بين المهن وتحقيق التعاون بينها.

(1) لفنجستون: السياسة الاجتماعية في البلدان النامية، ترجمة أحمد النكلاوي، بيروت: دار النهضة العربية، 1972، ص ص 105-106 نقلاً عن علي الكاشف، التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا)، القاهرة: عالم الكتب، ب ت، ص

- تهتم التنمية الاجتماعية بالتغيير المؤسسي لمقابلة الحاجات الإنسانية المتغيرة (1).
 - كما أنها تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك
 الذي قد يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أية مشكلات قد تترتب
 على التنمية الاقتصادية (2).

ولتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمع، لابد أن تبذل الجهود في جميع
 الاتجاهات وفي جميع جوانب قطاعات الحياة ومجالاتها لإشباع كافة الاحتياجات الأساسية
 للإنسان. وقد يختص بهذه التنمية قطاع عريض يعرف بقطاع الخدمات الذي جرت العادة
 بتقسيمه إلى أربعة قطاعات جزئية هي: التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي.
 ومن الممكن إتباع أسس مختلفة في تصنيف قطاعات التنمية الاجتماعية قد يكون من
 بين تصنيفها وفقاً للأسس التالية:

- من حيث نوعية الخدمات: ويشتمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم والصحة
 والإسكان والترويج والأمن والتربية الدينية والثقافية والجمالية والرعاية الاجتماعية.
 - من حيث المجال الجغرافي: وتشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات
 الصحراوية والريفية والحضرية غير الصناعية.
 - من حيث الفئات العمرية: وتشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والكهول
 والشيخوخة.

من العرض السابق لبعض التعريفات التي جاءت في مفهوم التنمية الاجتماعية نخلص
 إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم لعل أهمها:
 - أنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلاً إلى الإنسان باعتباره الطاقة
 البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.
 - أن هناك وسائل عديدة لإحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في
 التنمية، والعنصر الإنساني أهمها التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية... وأن
 تلك الوسائل هي التي تساعد الطاقة البشرية على المساهمة في نمو المجتمع.

(1) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 61-62

(2) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 73

- أن قياس العائد من الخدمات الاجتماعية - التي هي وسائل للتنمية الاجتماعية - وتقييم تلك الخدمات عن طريق المقابلة بين المدخلات والمخرجات في كل خدمة تكونان مشكلتين من أخطر المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية.
- أن الطريقة التي يحاول بها معظم كتاب الاقتصاد أن يلحقوا التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية، وينظروا إلى الأولى أنها لاحقة وتابعة للثانية وليس لها دور محدد، وإنما هي مجرد حلقة تدخل في سلسلة النشاط الاقتصادي للمجتمع، فيها كثير من الخطأ وعدم الموضوعية. إن التنمية الاجتماعية عملية أساسية وعلى قدر كبير من الأهمية في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع.
- إن الهدف النهائي من عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه والتي بها تشخص وتتجسد أهداف المجتمع في إنجازات ملموسة.
- إن النظرة الدقيقة لمفهوم التنمية الاجتماعية وما تتضمنه من عمليات تغيير اجتماعي يفرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد والجماعات في ظل إيديولوجية تترجم آمال المجتمع وتصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلا في جميع الميادين تجعلنا نقف عند مميزات يجب أن تتوفر في تعريف التنمية وبالتالي في تطبيقاتها الميدانية⁽¹⁾. وبذلك سوف تخدم عملية التمييز تلك صياغة نموذج لمتطلبات التنمية في المجتمعات النامية والمشكلات والمعوقات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، وهي:
- الشمولية: وهي النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها المتعددة الاقتصادية والثقافية والسياسية... الخ في حركتها وسكونها.
- التخطيط: يمثل التخطيط أهم العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية ووجهة القيادة التي تمثلها، ويستند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب آخر.
- الشعبية: بما أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساسا من الاختيار الشعبي لها فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال الشعب، لذا فعلى السكان أنفسهم أن يسهموا في بحث مشكلاتها وتحديد أهدافها ووسائلها، وأن تتاح لهم أقصى حد من العمالة الكاملة المنتجة لتحقيق أهدافها والإفادة العادلة من مكاسبها.

(1) مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962)، مدخل جديد لدراسة

- السياسات ذات الأهداف: وهي العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني تهتم بالصالح العام. أما الأهداف التي ترمي تحقيقها هذه السياسات فهي تحدد بناء على متطلبات المجتمع وقيمه العليا، أي من الضروري أن تعبر عن واقع المجتمع وتطلعاته والتي تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية (وإن كانت في الواقع غير كاملة وتحتاج إلى ميكانيزمات إضافية للضبط الاجتماعي ودفع الأفراد لتحقيق الأهداف).

- الديمقراطية: تعني الديمقراطية بأوسع معانيها طريقة للحياة في المجتمع، والتي عن طريقها يعتقد كل فرد بأنه يتحصل على نفس فرص الآخرين في ممارسة الحياة الاجتماعية، وهي كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية تمثل أسلوبا لاختيار أهداف التنمية الاجتماعية من ناحية وأسلوبا للعمل على إنجازها من ناحية ثانية.

- الأيديولوجية: (*) تتعدد معاني الأيديولوجية، بل يوجد صعوبة في تحديد مدلولها إذ يغلب عليها الصفة المعيارية، ومع هذا فعلماء الاجتماع يرونها حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة من الصعب تمييزها عن الحالات الأخرى⁽¹⁾، لذلك اعتبرت نسق من المعتقدات يرمز إلى المثالية في المجتمع وتحرك الناس نحو مجموعة من القيم عن طريق المشاركة الإرادية التي تهدف إلى تحقق الأهداف الكبرى التي يناضل من أجلها المجتمع⁽²⁾، ولا يمكن تصور التنمية تتبع من فراغ، وبالتالي فإن لكل تنمية أيديولوجية، فهي تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية في المجتمع، وهي عادة ما تستمد من خلال المنظور التاريخي، أي تاريخ الأمة بمختلف أبعادها الإنسانية⁽³⁾.

من الواضح أن تعريفات التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية للمتخصصين، ومن الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون التعريف الآخر، لكون كل تعريف من هذه التعريفات يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد والجماعة والمجتمع أو تنمية السلوك والعلاقات الاجتماعية أو تنمية القيم أو

(*) الأيديولوجية في المجتمع المحلي مثل البوصلة التي توجه التنمية المحلية إلى أقصر طريق لتحقيق الأهداف، وعلى المواطنين في المجتمع أن يكونوا على قناعة بهذه الأيديولوجية والسير على هداها عند وضع وتصميم البرنامج التنموي.

(1) ر. بودون، وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، 1986، ص85

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق ص 194

(3) مصطفى زايد، مرجع سابق، ص ص 68-70

المؤسسات البنوية للتركيب الاجتماعي...⁽¹⁾. هذا الأمر يدفعنا إلى طرح بعض المفاهيم الاجتماعية ذات الصلة بهذا المفهوم لتحديد أوجه التداخل فيما بينها.

1-2- بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية:

لا يمكن حصر كل المفاهيم هنا نظرا لتعدددها، لذلك نتطرق إلى المفاهيم الشائعة والأشد قربا من مفهوم التنمية الاجتماعية.

1-2-1- التنمية: لقد كان الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية من خلال منظور اقتصادي، وعرفت التنمية بأنها تحويل الاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة الحركة وذلك عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي في تحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي وتغيير هيكل الإنتاج ووسائله ومستويات العمالة وزيادة في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، لهذا اعتبرت الزيادة السنوية ومتوسط الدخل الفردي المرتفع من مؤشرات التنمية ومن جراء ذلك نتج خلطا في المفاهيم⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن التنمية في معناها الأصلي كانت مرادفة للنمو أو الانفتاح على الطاقات والإمكانات الكافية وعندما تحول هذا المصطلح من اللغة العادية إلى العلوم الاجتماعية اندرج تحت المدخل التطوري مثله في ذلك مصطلح التقدم⁽³⁾.

إذن في البداية احتكر علماء الاقتصاد مصطلح التنمية وربطوه بمقولاتهم البحثية، فبدأ فاقدا البعد الاجتماعي، بينما لا تظهر التنمية إلا في صور وأشكال اجتماعية، تعكس المدى الذي وصلته البنية الاجتماعية بسبب الخطة التنموية المتبعة، إذ يتعذر الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي بسبب تعذر الفصل بين الظروف المادية والخصائص الاجتماعية المساهمة في تنشئة هذه الظروف، وبصورة أشمل تعذر الفصل بين جوانب الاجتماع البشري المختلفة وفي هذا اعتبر "إيفريت هاجين" E.Hegen أن التخلف لا يزال قائما في كثير من البلاد رغم توفر بنية اقتصادية تحتية، تمكنها من تفعيل قدراتها التنموية

(1) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 173

(2) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص 157

(3) السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000،

وانتهى إلى اعتبار شروط أخرى غير اقتصادية، فهي تتطلب بنظره تغييرا جذريا لأساسيات البناء الاجتماعي المتخلف، كل هذا جعل الكفة تميل لصالح الاجتماعيين (1).

يعرف الدكتور "سعد إبراهيم" التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات الكامنة في كيان معين وبشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع، ولهذا التعريف عناصر أساسية هي:

- التنمية عملية داخلية ذاتية.
- التنمية عملية ديناميكية ذاتية.
- التنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاه محدد مسبقا، إنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات والإمكانيات داخل كل كيان.

ويرى أن التنمية تنطوي على شرطين، الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين، والثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها (2). ولذلك فالتنمية هي فعل لتجاوز حالة التخلف، و كل جهد تنموي حقيقي هو انتقال إرادي من واقع متخلف فعلا إلى وجود ممكن يمتلك شروطه الموضوعية والذاتية (3).

إن مفهوم التنمية متشعب لدرجة يصعب فيها الوصول إلى اتفاق عام حوله بين المهتمين و المختصين بالإضافة إلى الاختلاف تبعا للتوجهات أيا كان طبيعتها ليتدعى هذا الاختلاف ليصيب شمولية التعريف ذاته وما هي حدوده ومتضمناته، ومن ثم جاءت السياسات التنموية لمختلف الدول متباينة تبعا لمتنوع مجالات التنظير فكرا وعملا. وإذا حاولنا تخطي هذه الحواجز النظرية والإستراتيجية واختصار المسافة البحثية لنخلص إلى القول بأن التنمية عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية دون إهمال للجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني والدوافع التي تحرك الأفراد

(1) رياض حاوي، التنمية عوائق...ومرتكزات (مقاربة منهجية)، مجلة الفكر، مجلة جامعية، باتنة (الجزائر): الجمعية الثقافية الجامعية، العدد 1، 1993، ص 14

(2) سعد الدين إبراهيم، " نحو نظرية سوسيوولوجية للتنمية في العالم الثالث "، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 24 إلى 26 مارس 1977، ص ص 67-68 نقلا عن، عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 44-48

(3) نبيل رمزي وعدلي أبو طاحون، التنمية كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والآليات (قضايا نظرية و بحوث ميدانية)، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 1992، ص 58

وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها على جوانب المجتمع المختلفة (1).

إذا كانت معظم تعاريف التنمية قد ركزت على عملية التنمية وإجراءاتها فإن ثمة اتجاهات حديثة تنظر إلى التنمية من زاوية أخرى وهي الآثار المترتبة عليها والناجمة عنها، لذلك ينظر إليها على أنها:

- العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان في فرص الحياة بالنسبة للبعض الآخر في نفس المجتمع وفي نفس الوقت.
- التنمية هي عملية تستهدف إثارة ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بالاعتماد على مبادرة الأفراد والمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة (2).

إلا أن التنمية الآن وكمصطلح يستخدم دولياً وعلى نطاق واسع بأنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلاً في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل لتغيير الموجهات القيمية والفكرية وبناء القوة تلك التي تعيق التجديدات (3). وعملية التغيير هذه مقصودة تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغيير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية (4).

وتجدر الإشارة إلى أنه في أواخر الثمانينات من القرن العشرين بدأ التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، والتي تعني اكتساب المعنيين بعمليات التنمية القدرات والمهارات اللازمة

(1) محمد السويدي، مقدمة في دراسات في المجتمع الجزائري (تحليل سوسولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع

الجزائري المعاصر)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 120

(2) سعد عبد الرسول محمد، مرجع سابق، ص ص 201-202

(3) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية،

1986، ص 15

(4) السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 274

ليصبحوا قادرين على الاستمرار بالتنمية وإيجاد الظروف اللازمة لذلك من مهارات وتنظيمات وموارد وأن تصبح العملية التنموية جزءا من أنماط الفكر والفعل لدى أعضاء الجماعة (1).

1-2-2- تنمية المجتمع المحلي: هي مجموعة من العمليات الدينامكية والمتكاملة

تحدث في المجتمع المحلي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي وتعتمد على الموارد المحلية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع (2). أي هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة، لذا فهي تقوم على عاملين أساسيين:

- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة

والمساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية (3).

بهذا فإن تنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة، فأى انفصال أو ابتعاد عن المبادئ والأهداف يمكن أن يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق مشاكل على المدى الطويل، فهي جزء من تنمية المجتمع القومي تهدف إلى تكوين الوعي الكامل الذي يسهم بقواه المادية والبشرية في التنمية الاجتماعية على المستوى القومي الشامل (4).

إن التنمية الاجتماعية أوسع في مجال العمل بتركيزها على التنمية في المؤسسات والنظم وإحداث التجديد في كل المستويات وتهتم بالخدمات الاجتماعية وتقوم على سياسة التخطيط والتنسيق الشامل، أما تنمية المجتمع المحلي فتدخل فيها الخدمات الاجتماعية

(1) إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999، ص335

(2) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية)، الإسكندرية: دار المعارف، ط1،

1993، ص ص 25-26

(3) قوت القلوب، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (استراتيجيات، مهارات، أدوار)، القاهرة: كلية الخدمة

الاجتماعية، جامعة القاهرة، ط1، 2000، ص 161

(4) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 27

والاقتصادية جميعا وتتم في المجتمعات المحلية وتعتمد على الأنشطة التعاونية...فتتمية المجتمع المحلي تأتي في إطار التنمية الاجتماعية الشاملة (1).

ولمزيد من التوضيح، ندرج الجدول التالي للمقارنة بين المفهومين:

جدول رقم: (1) الفرق بين التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي:

نقاط الاختلاف	التنمية الاجتماعية	تنمية المجتمع المحلي
مستوى العمل	خدمات اجتماعية فقط	خدمات اجتماعية-اقتصادية -صحية- ثقافية
مجال العمل	تقوم على التنسيق والتخطيط الشامل	تقوم على التخطيط الجزئي في شكل نشاط جماعي يعتمد على الاتفاق في الرأي
أهدافها	إحداث التغيير بالتركيز على المؤسسات والنظم الاجتماعية	بالتركيز على النواحي الخاصة واحتياجات أهالي المجتمع المحلي
علاقتها بالسياسة العامة للدولة	جزء من العملية السياسية	جزء من التنمية الشاملة

المرجع: قوت القلوب، مرجع سابق، ص 160

1-2-3- تنظيم المجتمع: مفهوم تنظيم المجتمع ظهر في الدول المتقدمة لعلاج المشكلات الاجتماعية التي نجمت عن التقدم التكنولوجي السريع وإعادة التوازن الناتج عن ظاهرة البطالة والانحراف والتفكك الأسري ومشكلات التحضر، عكس الحال لمفهوم التنمية الاجتماعية الذي ظهر لعلاج مشكلات جوهرية تتعلق بأساس الحياة مثل مشكلات الغذاء والصحة والإسكان في المجتمعات المتخلفة. إذن عملية تنظيم المجتمع تحاول مواجهة مشكلات التقدم الصناعي والتنمية الاجتماعية تحاول معالجة مشكلات التخلف الاجتماعي (2).

ولقد أشار "سيد عويس" إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات

(1) قوت القلوب محمد فريد، مرجع سابق، ص 160-161

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 91-93

والمعونات اللازمة لمساعدتهم وتشجيعهم على المبادرة والاعتماد على النفس ويجب أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم (1).

1-2-4- التغيير الاجتماعي: لقد شاع استعمال هذا المصطلح مع ظهور كتاب

" التغيير الاجتماعي" لصاحبه "وليام أوغبرن" "W.Ogberن" سنة 1922، وهو يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، بما يشتمل عليه البناء الاجتماعي من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغيير فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي (2)، وقد يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا (3).

وقد أكد هذا المعنى "لدنبرج" Lidenberg بقوله "يشير مصطلح التغيير إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة" (4).

لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومي التنمية والتغيير الاجتماعي وكأنهما يشيران إلى موضوع واحد على ما فيه من خلط وإساءة فهم مدلول كل منهما، وعلى ذلك يمكننا أن نشير إلى أن "توينبي" "Twimbi" في دراساته عن كيفية ظهور الحضارات وتدهورها و"سوروكين" "Sorokin" في دراسته عن الأنساق الثقافية المتعددة التي تزدهر ثم تندثر، و"ماركس" في دراسته عن الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية وظهور أنساق أخرى جديدة، ودراسات كل من "باريتو" "Pareto" و"ماكس فيبر" "M.Weber" عن الصفوة والسلطة، كانت كلها تضع أحد المفهومين محل الآخر، وعموما يمكن القول أن جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغيير الاجتماعي وليس التنمية (5).

وفي هذا السياق أشار "فيليب روب" أن التغيير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه، بينما التنمية الاجتماعية تتمثل في إحداث تكيف مقصود مع

(1) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 15

(2) علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 459

(3) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 6

(4) محمد الدقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان (الأردن): دار مجدلاوي، ط1، 1987، ص 36

(5) السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 12

الظروف المتغيرة، أو هي التغير العمدي لهذه الظروف⁽¹⁾. أما العالم روب فيميز بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي ويعتبرها تكيفا يهدف لتغيير الظروف⁽²⁾.

ومع هذا فإن أقرب المصطلحات إلى التغير الاجتماعي هو مصطلح التنمية الاجتماعية⁽³⁾، إلا أن هذه الأخيرة أوسع وأشمل من التغير الاجتماعي الذي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو بناء المجتمع أو في نظمه الاجتماعية أو في إنماء العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. فالتغير قد يكون تقدما وقد يكون تأخرا أي أنه تحول من حال إلى حال آخر مخالف، بينما التنمية الاجتماعية تشمل كل هذه الجوانب، كما تتناول المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي مثل مشكلات المنتجين ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع⁽⁴⁾.

بهذا تعتبر التنمية الاجتماعية التغير الاجتماعي الموجه والمنظم من خلال أيديولوجية معينة من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

1-2-5- النمو: حسب تعريف "جوزيف شومبتر" "Joseph-Schompiter" فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية المتاحة.

وعلى هذا الأساس فالنمو هو نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، ويكون النمو بطيئا وتدرجيا، يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، وهو يدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة النمو وخصائصها⁽⁵⁾.

وهذا ما نجده عند عالم الاجتماع الإنجليزي "هربرت سبنسر" و"ابن خلدون"، حيث يذهب سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد في التعقيد والبناء حتى يصل إلى حالة التباين

(1) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص 18-19

(2) sanders,the community, ronald press co.N.Y, 1958,p 39

نقلا عن علي الكاشف، مرجع سابق، ص ص 30-31

(3) حسن إبراهيم عيد: مرجع سابق، ص 66

(4) عمر محمد التومي الشيباني، التربية وتنمية المجتمع العربي، ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1985، ص 66

(5) جهينة سلطان العيسى، علم اجتماع التنمية، الأردن: الأهالي، ب ت، ص 37

والتمايز في الأعضاء ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى، كما يرى بن خلدون أن المجتمع البشري يمر في تطوره بمراحل تماثل المراحل التي يمر بها الكائن العضوي في نموه (1).

لذلك ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان، أما التنمية فتشير إلى ذلك النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. بينما يتفق مصطلح النمو مع التغيير عندما يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يسير في خط مستقيم مميز أو في اتجاه واحد للأمام (2). ومن الأمور المسلم بها أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء، بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية **Big Push**.

إن الفرق بين التنمية والنمو هو سرعة التنمية مقارنة بالنمو الطبيعي والتغيير الجذري بصورة خاصة (*)، والشيء التقليدي لهذه النقطة تتضمنه وجهة نظر "جونز" من أن التنمية أكثر من النمو، إذ يجب أن تكون تنمية اجتماعية، ويجب أن يكون التقدم تجاه العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة (3).

ولعل هذا ما جعل البعض يرى أن التنمية هي النمو المدروس والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء أكانت تنمية شاملة أو في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي (4).

(1) جراهام كرو، الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية (ما بعد العوالم الثلاث)، ترجمة جمال محمد أبو شنب،

الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 166

(2) نفس المرجع، ص 36

(*) المقصود بالتغيير الجذري هو تغيير الهياكل الأساسية في بنايات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن توسيع التعليم الجامعي أو زيادة مخصصاته المالية قد يضح من حجم وإنتاج التعليم الجامعي، وهنا يحدث نمو للتعليم الجامعي دون أن يحدث تنمية لأنه لم يحدث تغيير في أسسه أو هياكله أو مهامه وبالتالي لم يحدث له تغيير نوعي، لكن إذا قمنا بتغيير نظام ترقية الأساتذة أو بتغيير نظام تعيين المعيديين أو بتغيير نسبة الطلاب إلى الأساتذة أو بتغيير نظام مكتب التنسيق (مصلحة الانخراط)، فإن ذلك يمثل تغييرا هيكليا لأنه تغيير في بناء التعليم الجامعي وهيكله التركيبي وهو مما ينتمي إلى التنمية وليس النمو، أنظر محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، مرجع سابق، ص 63

(3) محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، ص 63

(4) عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998-1999، ص 5-6

1-2-6- التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:

لما كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة - إذا جاز هذا التعبير - فهما يحققان هدفا واحدا، كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها. فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال. والتنمية تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج يمثلته التركيب السكاني للمجتمع وبنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة ومواصلات وتغذية... الخ، وتحده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في الدخل ومستويات المعيشة بين الأفراد ومشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومشكلات النمو السكاني العالي وسوء توزيعها الجغرافي... الخ⁽¹⁾. وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج بترشيد الإنفاق ورفع معدلات الدخل الفردي واستغلال فائض الاستثمار بأفضل الطرق الممكنة لزيادة الدخل القومي، فإن التنمية الاجتماعية إنما هي نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة ترتبط بالتقدم الاقتصادي وازدياد الدخل القومي الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع معدلات الدخل، فالعامل والفلاح لا يستفيد كثيرا من تطبيق هذا النظام بالاقصصار على مجرد زيادة الدخل الفردي الخاص، حيث ينبغي أن تعمل مختلف أجهزة الدولة ووسائل الإعلام على تطوير العامل والفلاح عن طريق التنقيف وزيادة الوعي مما يسهل على الدولة توجيه الإنتاج وترشيده إلى أفضل صفة ممكنة، وحتى يستطيع أن ينفق الفلاح أو العامل دخله الخاص عن طريق أفضل إنفاق ممكن⁽²⁾.

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 29

(2) محمد شفيق، مرجع سابق، ص 9-10

ثم إننا نضمن بهذه الطريقة الوصول إلى تحليلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية أيضا، وهو أمر لم يكن من الميسور تحقيقه دون هذا الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

يلاحظ أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأن كلاهما يسهم في الآخر ويدعمه، ذلك لأن نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لقيام العديد من البرامج لصالح التنمية الاجتماعية، هذه الأخيرة، والتي بدورها توفر المناخ المناسب لنجاح خطة التنمية الاقتصادية من حيث توفير الأيدي العاملة المدربة والقادرة بحكم اتجاهات وأنماط سلوكها على المساهمة بفعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية⁽²⁾. وهذا يعني أن التنمية الاجتماعية تعمل على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى، كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى، حيث أن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه إليه التنمية⁽³⁾.

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، لذلك أدرك الاجتماعيون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾.

1-2-7- التحديث: تتعدد تعريفاته باختلاف اتجاهات العلماء، حيث يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا وسيطرته على الطبيعة، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، والطرق التي تظهر بها الأبنية الاجتماعية الجديدة، وكذا مساوية التحديث كالانحراف والصراعات، أما علماء النفس فيتمثل التحديث عندهم في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم

(1) زينب محمد زهدي وقباري محمد إسماعيل، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي (مداخل نظرية)، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1985، ص ص 431-432

(2) محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 51

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 95

(4) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 27

تدفعه إلى مزيد من الإنجاز، كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب "westernization" أي اكتساب الثقافة الغربية، بينما ذهب البعض الآخر إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية ويرون أنه يشير إلى العملية التي يتحول بها المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل (1).

ورغم تباين وجهات النظر لدى العلماء حول تحديد مدلول التحديث إلا أن يمكن الإشارة إلى الاتجاهات الكبرى في نظرية التحديث والتي تكشف عن ثلاث طرق في عرض ملامح هذه المفهوم:

- الاتجاه الأول: ويحلل عملية التحديث ويفهمها على أنها عملية تباين وتفاضل مستمر في البناء الاجتماعي وتخصص في الوظائف يشمل كافة مجالات العلاقات الاجتماعية، وأن هذا التباين أو التفاضل ينطوي على تنسيق وتكامل في مستوياته الأعلى وذلك عن طريق القواعد والمعايير المنظمة ذات الطابع الأخلاقي العام.

- الاتجاه الثاني: يحلل مفهوم التحديث بالإشارة إلى التحول الشامل للأنساق التقليدية، وهو ما حدث في المجتمعات التي أصبحت الآن متقدمة، والتحول الذي أصاب مجمل المعايير والتوجهات القيمية التي كانت مسيطرة.

- الاتجاه الثالث: يفهم التحديث على أنه تكامل بين العناصر التقليدية والحديثة في سياق التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية (2).

بالمقابل هناك فريق من علماء الغرب يتحدثون عن أربعة مفاهيم مترادفة وهي التحديث والتنمية والتغريب والتقدم على أنها عملية إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية (3).

لهذا أعتبرت التنمية نوع من التحديث الكلي الشامل كما يشير إلى ذلك الدكتور "أحمد بدر"، إذ أن تبني الأفكار الجديدة والعمل بها في النشاط السلوكي للفرد هي من أفضل المؤشرات الدالة على التحديث والتنمية (4).

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 149

(2) علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 41

(3) نفس المرجع، ص 39

(4) منير حجاب، مرجع سابق، ص 36

ومع هذا فثمة فروق بين مفهومي التنمية والتحديث وذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التنمية على أنها عملية مصاحبة للتحديث، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على وجود ثنائية (تقليد-حداثة)، بينما التنمية عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره (1).

1-2-8- التطور: اكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة استخدامه الناجح في ميدان علم الحياة وما كتبه "داروين" عن تطور الأنواع، كما استخدمه "سبنسر" بنجاح حتى اقترن اسمه بهذا المفهوم، ونجده أيضاً في الماركسية، حيث استخدم في المادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخياً (2)، وقد عرف على أنه ذلك التغيير التدريجي للأشياء من حال إلى حال آخر، ويأخذ في ذلك فترات طويلة، ويسود الاعتقاد بأن التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يرتبط بالظواهر الكونية والعضوية، ويستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها مع الإشارة إلى أن أساس التطور هو التمايز والتعقيد (3).

1-2-9- التقدم: استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه "دافيد هيوم": " أنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالاً"، حيث يرى علماء الاجتماع أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغيير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع (4)، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية (5)، أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.

1-2-10- الخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة المنظمة التي تستهدف تحقيق التكيف الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع عن طريق استخدام طرق فنية

(1) علي غربي، مرجع سابق، ص ص 41-42

(2) إبراهيم عثمان، مرجع سابق، ص 335

(3) نفس المرجع، ص ص 37-38

(4) عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، ص

ص 10-11

(5) علي غربي، مرجع سابق، ص 38

تحقق تعاون الأفراد والجماعات على مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم المتصلة بالتكيف في مجتمع متغير وتحسين ظروفهم الاجتماعية بالانتفاع بالجهود الحكومية والتطوعية في مختلف ميادين العمل، فالعلاقة بين الخدمة الاجتماعية و التنمية الاجتماعية أن كلاهما يسعى إلى هدف النهوض بالمجتمع و يختلفان في الطريقة و المنهج. حيث أن الخدمة الاجتماعية مهنة ميدانية أكثر منها نظرية، في حين التنمية الاجتماعية مجال نظري أكثر منه ميداني حيث تهتم بدراسة النظريات و النماذج الخاصة بالتنمية الاجتماعية بهدف وضع برامج تنموية ملائمة للمجتمع المراد تنميته. فالخدمة الاجتماعية هي نوع من العمل الاجتماعي الخاص، أما التنمية الاجتماعية فهي نوع من العمل الاجتماعي العام. إن الخدمة الاجتماعية تتطور بتطور التنمية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية تتطور بتطور الخدمة الاجتماعية. فالعلاقة إذن تكاملية، ذلك أن توفر الخدمات الاجتماعية و تجسيدها يتوقف على التنمية الاجتماعية (تطور المجتمع من الناحية الاجتماعية) و تطور التنمية الاجتماعية يقتضى خدمة الفرد و المجتمعات لأنهم هم الذين يسهمون في التنمية الاجتماعية⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن أي من المفهومات لم يقض على غيره، وهو ما يؤكد على نسبية ومرونة المفاهيم الاجتماعية، بالإضافة إلى أن كل هذه المفهومات تشترك في خاصية واحدة ألا وهي أن لكل منها ظروف خاصة وسياق خاص ظهرت فيه⁽²⁾، لذلك يصعب حصر كل التعريفات التي جاءت في أدبيات التنمية نظرا لتعددتها وتنوعها، ولقد كانت هذه التعددية استجابة للتباين الأيديولوجي من جهة واختلاف المكان والزمان بين المجتمعات، وبهذا فمفهوم التنمية الاجتماعية أيضا يصعب حصره دقيقا نظرا لهذا التداخل بين المفاهيم السوسيولوجية. إلا أنها أصبحت ضرورة وحتمية ومطلبا أساسيا للمجتمعات لتخطي التخلف وتحقيق فرص الحياة الكريمة من خلال تعبئة الموارد المتوفرة وتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد^(*) لإدراك التوافق الاجتماعي بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي لأفراد المجتمع.

(1) رشيد زرواتي، مدخل للخدمة الاجتماعية، الجزائر : جامعة المسيلة، 2000، ص102 وص 111

(2) نفس المرجع، ص43

(*) الاستخدام الأمثل والرشد للموارد لا يكتسب معناه إلا عن طريق الأفراد الذين يعيشون خلال فترة زمنية ويتفاعلون فيما بينهم على نحو معين ومدى رشد أي إجراء سياسي أو اقتصادي إنما يستند إلى طبيعة فهمنا للنسق الاجتماعي الذي يتم

1-3- أهمية التنمية الاجتماعية وأهدافها:

يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة هامة مؤداها أنه بالرغم من الجهود المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، والمجتمع المحلي، بل ظل أفراد المجتمع يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقاً أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾، كما يرجع هذا الاهتمام إلى عدم الرضا عن الجهود الحديثة للتنمية وأملها في الحصول على بدائل أفضل كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملاً مساعداً للتنمية الاجتماعية مع توجيه مزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع⁽²⁾.

لقد أصبحت التنمية الاجتماعية ضرورة ولازمة للتنمية الاقتصادية لدفع عجلة التنمية وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالإنسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطاً من التعليم والذي يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في سكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته⁽³⁾. بيد أن معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقتهم، وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في مجالات التنمية، كما تتضح أهمية التنمية الاجتماعية فيما يلي:

- زيادة الدخل القومي، إذ أن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد المتخلفة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها مع الزيادة في أعداد سكانها ولا سبيل إلى القضاء على الفقر إلا بزيادة الدخل القومي الذي بدوره تحكمه مجموعة من العوامل كالإمكانيات المادية ومعدل الزيادة السكانية...

فيه هذا الإجراء، فمثلاً يعد الإنفاق على الصناعات العسكرية عملاً رشيداً في الدول الرأسمالية بينما لا يعتبر كذلك في

الدول النامية، أنظر السيد عبد العاطي السيد، الإيكولوجيا الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 371

(1) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 25

(2) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 25

(3) نفس المرجع، ص 26

- رفع مستوى المعيشة، وقد يعوق تحقيق هذا الهدف عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفاً.
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات، إذ أنه وباستحواد نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عال من الدخل القومي، بينما غالبية المجتمع يحصل على نسبة بسيطة جداً، ينجم عن هذا الوضع أن الفئة القليلة لا تتفق عادة كل ما تحصل عليه وتكتنز الجزء الأكبر مما يؤدي إلى ضعف جهاز الإنتاج (1).
- كما تهدف التنمية الاجتماعية إلى استثارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط، وهي بذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير من حيث اتجاهاته وشدته وعمقه، وبأهداف المجتمع النابعة من أيديولوجية تصنع شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بطبيعة المشاكل القائمة وتوفير الإمكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها، وبمستوى الطموح المتمثل في تطلع واقعي مستند إلى الإدارة للتنمية إيجابية واضحة (2).
- بالتالي تسعى إلى إحداث التغييرات الوظيفية بالقدر الذي يمكن النسق الاجتماعي من مجابهة تحديات البيئة، وتحقيق أهدافه باستغلال الطاقات المتاحة فيه، حيث يصاحب هذه التغييرات في مرحلة التنمية أيضاً تغييرات بنائية لإحداث التغييرات الوظيفية أو كنتيجة لها (3).
- وبذلك يتجلى البناء المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات معيشية وصحية ملائمة، مما يؤدي إلى إنماء العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية قدراتهم إلى أكبر حد ممكن وزيادة رفاهيتهم بشكل ينسجم مع قدرات واحتياجات المجتمع والوضع الاقتصادي السائد. وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي، ولأن الأخير درجة التحول فيه أبطأ من الأول فهو يحتاج إلى تنشيط بأن تتدخل الدولة أو المؤسسات الخاصة في رسم وتنفيذ السياسات الموصلة إلى التوازن (4).

(1) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص 78-81

(2) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 15

(3) عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص

(4) فؤاد حيدر، مرجع سابق، ص 121

- وبصورة عامة تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمراريتها بالاستخدام الأمثل للموارد المحلية⁽¹⁾. أي أن التنمية الاجتماعية تستهدف التحسين المادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن على استعداد أعضاء المجتمع على تبني مشروع كبير أو صغير، وعلى إمكانية تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع⁽²⁾.

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 63

(2) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص 47

1-4- الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية: حتى يكون لدينا إطار نظري واضح

للتنمية الاجتماعية ينبغي علينا أن نوضح أهم الأسس التي يركز عليها هذا المفهوم، وتتلخص فيما يلي:

1-4-1- مبادئ التنمية الاجتماعية (*):

لقد طور دارسوا التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ في أول دراسة منظمة عن قضية التنمية صدرت عن وكالات الأمم المتحدة، وهي تعد أهم المبادئ التي صدرت عن دراسات التنمية بوجه عام، والتي يجب الأخذ بها عند التخطيط للتنمية المجتمعات المحلية.

- يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع، وأن تصدر استجابة للحاجات الهامة والقائمة التي يشعر بها المواطنين ويعبرون عنها بصراحة لا أن تقع في مجال اهتمام مخططي برامج التنمية.

- أن تقوم عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة.
- أن تغير نمو اتجاهات أهالي المجتمع المحلي يحتل درجة من الأهمية تعادل درجة المنجزات المادية أو برامج التنمية في مجالات الاقتصاد خاصة في المراحل الأولى من برامج التنمية.

- يجب أن تسعى برامج التنمية إلى زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع المحلي وإعادة إحياء نظم الحكم بطريقة أكثر فعالية، أو استحداث النظام إن لم يكن يوجد من قبل.

- اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية، لأن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة فقط، وأن القيادات الشعبية قد تكون لها الفاعلية في الدعوة إلى التجديد ما يفوق القيادات العلمية المهنية من حيث الخبرة الضرورية.

- ضرورة التركيز على مساهمة جميع الشرائح الاجتماعية في برامج التنمية من خلال برامج التنمية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات...، أي ضرورة التركيز على الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها.

- يجب دعم الجهود الذاتية بخدمات حكومية فعالة، وذلك لأن تنمية المجتمع تهدف إلى تحقيق التكامل بين عوامل ثلاثة هي قدرة المواطنين على العون الذاتي والعمليات

العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية والأنشطة الحكومية التي تعدها الأجهزة الحكومية (1).

- يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على كافة المستويات وتوظيفها في خدمة أهداف الخطة التنموية.

- يتطلب الإعداد لبرامج التنمية على المستوى القومي اعتناق سياسة اجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة وتعبئة كافة الموارد المحلية والقومية وتنظيم الدراسات العلمية والتطبيقية.

- التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي يتطلب تبني خطة متوازنة على المستوى القومي، لأن المجتمعات المحلية غير قادرة لوحدها على مواجهة مشكلاتها (2).

1-4-2- قواعد التنمية الاجتماعية:

تتلخص قواعد التنمية الاجتماعية و أسسها فيما يلي:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، و العمل على وضع البرامج الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.

- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

(1) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 15

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 194-196 وأحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...

- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة. وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع، ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم، فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها، والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة، ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية الاجتماعية تم كل شيء دون مقاومة، وسهلت عملية الإقناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين.

- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالاً وظيفياً أوسع. وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع. فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال مواد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع ولو كان ذو كفاءة وقدرة⁽¹⁾. ويضيف "هوبهاوس" "L.T.hobhouse" إلى ذلك مجموعة أخرى من القواعد يطلق عليها عناصر التنمية الاجتماعية ويحددها في ست هي:

- الاهتمام بتنمية الصفات الكيفية للفرد، فالمبادأة والثبات والجد والذكاء... الخ كلها مميزات ينبغي إنمائها في الفرد حتى يتمكن من تقوية روابطه مع الجماعة التي ينتمي إليها.

- دراسة العملية التبادلية بين مجالات التنمية الاجتماعية وهي الخدمات، بمعنى أن مخرج الخدمة الصحية مثلاً ينبغي أن يكون مدخلاً للخدمة التعليمية.

(1) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 16-18 وحسن إبراهيم عيد، مرجع سابق ص ص 72-75

- محاولة وضع قياس للتنمية الاجتماعية على عنصر الاضطرار أو التقييد في الحياة الاجتماعية بقدر ما تعتمد على التعارف المدعم بتبادل الحاجات.
- الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه القيم والنماذج الأخلاقية في التنمية الاجتماعية (1).

1-4-3- عناصر التنمية الاجتماعية:

يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ثلاثة: تغير بنائي ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها، وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

أ) **التغير البنائي:** يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، والتغير البنائي هو الذي يربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير ذلك البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، فقد ورثت البلاد النامية كثيرا من المشكلات التي ترسبت وتراكت عبر السنين وأصبحت تمثل خصائص البلاد النامية مثل الثنائية الاقتصادية^(*) وانخفاض المستويات التعليمية... الخ، كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو والتنمية دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجزرية ولها طابع الشمول والامتداد، أما الطابع الذي يعالج الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولا جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها، فلن تتحقق له مقومات النجاح.

(1) رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص15 وحسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص72-73

(*) الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في داخل المجتمع الواحد، ويتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي، هذا في الوقت الذي تضيق فيه هذه الهوة في المجتمعات المتقدمة، وتتلاشى بمرور الوقت نجد أنها تتزايد بصفة مطردة في البلاد النامية.

وعلى ذلك نجد أن التغيير البنائي واحد من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية بدونها لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومة هذه البلاد.

ب) الدفعة القوية: لا بد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية، فهي التي تملك إمكانيات التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد. ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً بقدر الإمكان وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات. ولمحاربة الأمية بين الكبار مثلاً، فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع وبالاستعانة بالشباب المتعلم في المناطق الريفية والحضرية وتجنيدهم في حملات محو الأمية، وسن القوانين ذات الصلة بتشغيل العمال في القطاعات الصناعية والتي تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة وهكذا...

والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي ولا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها هوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل أضرارها مقاومة التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فاعليته (1)، وهذا كله يتطلب توفر ما يلي:

- وجود قيادة واعية، حازمة، وعادلة في نفس الوقت لتدير عجلة التنمية وتكون بمثابة الدينامو المحرك للبناء كله، وإلى جانب هذا فعليها إعداد صف ثان أو حتى ثالث لهذه القيادة في المستقبل.

- إيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين واستنفارهم للمشاركة المادية والمعنوية والسياسية في عملية التنمية.

- إحداث التغيير المطلوب طبقاً للإستراتيجية الملائمة ثم محاولة تثبيته لكي يصبح جزءاً لا يتجزأ من مقومات المجتمع محل التنمية.

- التنسيق بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية، إلى جانب الجهود المشتركة (حصيلة عملية التنمية)، وهذا يتطلب مراعاة مبدئي الأولويات والتكامل في نفس الوقت.

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الإستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 50-52

- البعد في كل نشاطات التنمية عن كل ما هو قهر وإجبار لأنه لا يليق بطبيعة الإنسان، لأن الإنسان الحر هو وحده القادر على العطاء والمشاركة باقتدار (1).

(ج) الإستراتيجية الملائمة: (*) ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وينبغي أن تقوم إستراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

وتتوقف الإستراتيجية المختارة على العديد من الاعتبارات: طبيعة الظروف عند البدء بالتنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها، نوع الحكم السائد، درجة الاستقرار السياسي، نوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي، حجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع (2).

كذلك طبيعة الأهداف المنشودة فهناك أهداف بعيدة المدى يراد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب وهذا بدوره يتطلب:

- انطلاق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه، وهذا في حد ذاته يتضمن البعد عن استيراد الإستراتيجيات الأجنبية التي أثبتت التجارب الكثيرة عدم ملاءمتها أو حتى فشلها في تقديم الحلول.

- الموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وأمانيه، وبحيث تكون الواقعية وحدها هي الفيصل في هذا الاتجاه.

- الأخذ بنظام الأولويات في التنمية بالنسبة لنشاطات التنمية وقطاعاتها المختلفة والموازنة بين جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

(1) عبد المنعم محمد بدر، "مقدمة عن التغير والتنمية"، في: دراسات في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 476

(*) يعتبر مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم العسكرية، والتي تم استخدامها في بعض فروع المعرفة، وهي تختلف عن التكنيكات التي تعتبر عمليات لاحقة للاستراتيجية، وتعني الاستراتيجية الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، وتحدد الاستراتيجية المناسبة بالمفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة، وكذلك على تكلفة الاستراتيجية من حيث المال والبشر والوقت في ضوء العائد المتوقع.

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، ص ص 52-59

- الأخذ بالاتجاه الكمي الرقمي إلى جانب الاتجاه الكيفي بطبيعة الحال الذي يراعي ميزان المكسب والخسارة، أي المدخلات والمخرجات (1).

1-4-4- مراحل التنمية الاجتماعية:

لعملية التنمية الاجتماعية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها ولعل أهمها ما يلي:

(أ) التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع: ويتم ذلك عن طريق دراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية، وبالتعمق في دراسة خواصه الأساسية مثل تكوين التربة وتركيبها الكيميائي، ودراسة الثروة الحيوانية والمراعي وأنواعها... الخ، وتفيدنا تلك الدراسة في التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة.

(ب) دراسة السكان وتركيبهم: فمن الطبيعي أنه لكي نضع برامج للتنمية الاجتماعية في منطقة ما، ينبغي أن نتعرف على التركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع، ونسبة العاملين إلى جانب إجمالي السكان، ومعدل الخصوبة... ، فعن طريق هذه الدراسة يمكن لنا التعرف على الطاقات البشرية التي يتجسد فيها معنى التنمية الاجتماعية، بحيث يمكن توجيه برامجها إلى تلك الطاقات.

(ج) التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية: لكي نخطط لتنمية مجتمع ما ينبغي أن نبدأ بدراسة مظاهر الحياة الاجتماعية فيه، نتدارس النسق القيمي الذي يحكمه، وكذلك العادات والعرف والتقاليد التي تشكل إطاره الحضاري، وكذا النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية ونظام الملكية... الخ، وذلك حتى يمكن أن نضع برامج إنمائية تكون متوافقة مع تلك القيم والنظم.

(د) دراسة النشاط الاقتصادي دراسة رأسية متعمقة: فيجب التركيز أساساً على ذلك النشاط باعتباره يمثل المدخل الرئيسي في المجتمع الذي نعتمد عليه في تنفيذ البرامج، فينبغي دراسة مختلف صور الإنتاج الزراعي والرعي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن وكذلك تشمل الدراسة فيما تشمل نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.

(هـ) مرحلة الفعل التنموي في المجتمع: بناء على المراحل الأربع السابقة يستطيع المنمي تحديد الإطار التنموي الذي يعمل فيه وذلك بالاستعانة بالدراسات والمعلومات الأولية والضرورية عن إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، ثم يبدأ المنمي بعد ذلك مرحلة " الفعل

(1) عبد المنعم بدر، مرجع سابق، ص ص 476-477

التموي" وبالتالي تبدأ التنمية الاجتماعية مرحلتها التنفيذية بناء على البيانات والمعلومات المستقاة من المراحل السابقة، غير أن ذلك الفعل التموي ينبغي أن يتم في مراحل فرعية أربع:

- المرحلة التقليدية: وهي تلك المرحلة التي يأخذ فيها العمل التموي صورة تكرر الأنماط التنموية في المجتمع.
- مرحلة التمهيد للبدأ في عمليات التنمية: وتتم عن طريق اختيار طرق العمل التي ينبغي إتباعها في برامج التنمية.
- مرحلة بناء الهياكل التنموية في المجتمع: وهي تلك التي تحدث التغير البنائي كتشييد المصانع وغيرها.
- مرحلة إحداث التغير الوظيفي في المجتمع: وذلك بتغيير سلوك الأفراد من النمط التقليدي إلى النمط المستهدف حتى يمكن لهم أن يشاركوا في برامج الخطة الإنمائية.
- مرحلة التقييم: وتتناول هذه العملية دراسة وتقييم البرامج التي تم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف منها حسبما وضع في الخطة الأصلية، وتوضيح مدى إسهام أعضاء المجتمع وتعاونهم مع السلطات العامة في إنجاز البرامج، ويستعان في هذا التقييم بالدراسة القبلية في المجتمع أو بالدراسات المقارنة في مجتمعات أخرى تكون قريبة الشبه بالمجتمع موضوع التنمية الاجتماعية، وكذلك تستخدم تقارير المشرفين والمنفذين لكل مرحلة من مراحل العمل ثم تجري دراسة مفصلة لكل جانب من هذه الجوانب حتى يمكن التعرف على مواطن القوة وكوامن الضعف في تلك البرامج (1).

1-4-5- نماذج التنمية الاجتماعية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج التطبيقية في ثلاث نماذج رئيسية هي:

(أ) النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تنطلق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة "حضر، ريف، صحراوية" أي أن النموذج التكاملي هو الذي

يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحدد أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستتارة. ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية (1).

ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال فترات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، وذلك من خلال لجان دائمة أو مشتركة. كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة (2).

ب) النموذج التكيفي: يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، ولكن الخلاف بينهما هو أن هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستتارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، أي أن هذا النموذج يعتمد على برامج الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية وهو تنظيم المجتمع. وقد سمي هذا النموذج بالنموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم. وتشير معظم الدراسات أن أغلب الدول تلجأ إلى هذا النوع بسبب العوامل المادية والفنية ولكنها ما تلبث أن تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي القادر على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية (3).

ج) نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومنها جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 54-55

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 190-190 وسميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 24-26

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 55 ونبيل السمالوطي، مرجع سابق،

النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل، ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً، يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعالته في المناطق التجريبية (1).

د) نموذج عام للتنمية الاجتماعية: حيث تركز التنمية الاجتماعية هنا على الحاجة إلى سياسة أكثر شمولاً وتنسيقاً، كذلك تؤكد على أهمية التخطيط على المستوى الإقليمي والقومي والحاجة إلى مساعدة الجماعات التقليدية الأصلية على تنظيم نفسها للتأثير على البناء السياسي والبيروقراطي حتى يمكن تحديد احتياجاتها الخاصة بدقة، لهذا تؤكد التنمية الاجتماعية إلى التأثير المتبادل بين المجتمع المحلي والسياسة الاجتماعية في كل مراحل تنمية البرامج الاجتماعية، كما يقوم هذا النموذج بصفة أساسية على الحاجات (*).

هذه النماذج هي نماذج تنظيمية لبرامج التنمية الاجتماعية، أما بالنسبة لنماذج العمل الميداني فقد برزت عدة نماذج فرضتها طبيعة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة منها:

- فرق التنمية المتنقلة: حيث يتم تكوين حملات إنمائية تضم مجموعة من المختصين في مختلف المجالات الوظيفية.

- أخصائي التنمية الريفية متعدد الأغراض: يقوم على أساس تدريب بعض الموظفين للقيام بمجموعة من المهام الوظيفية المتنوعة التي تنتمي إلى عدة مجالات تخصصية.

- تعميم المؤسسات الوظيفية: وهو أسلوب يقوم على استحداث مؤسسات الخدمات المختلفة داخل المجتمعات المحلية وتحقيق مبدأ تنظيمي أساسي يحقق التنسيق الرأسي بين المستويات الإدارية التسلسلية مع تطبيق اللامركزية الإدارية والأخذ بمبدأ التنسيق الأفقي الذي يحقق التكامل بين الأجهزة الوظيفية القائمة وذلك من خلال مؤسسة عامة أو غير وظيفية كيفما كان شكلها (لجان، مجلس للحكم المحلي، لجنة مشتركة...) (2).

1-4-6- مجالات التنمية الاجتماعية:

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات... ، ص 55

(* يقصد بالحاجات الإنسانية مختلف أنواع الحاجات مثل التغذية، الحماية الاجتماعية وغيرها، المعروف منها وغير المعروف، ومع هذا فإن المجتمع لا يعترف بكل هذه الحاجات حيث أن لكل مجتمع حاجاته الخاصة التي يقرها.

يطول الحديث إذا حاولنا حصر مجالات التنمية الاجتماعية، خاصة وأن هناك العديد من الخدمات والأعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية والسلوكية التي تبذل في المجتمع، ولكن نستطيع أن نفرد تقييما يتناول تلك المجالات بشيء من التحديد فنضيفها إلى مجموعة تختلف في طبيعتها ولكنها من حيث وظائفها متكاملة مترابطة ويتضح ذلك التقييم كما يلي:

(أ) **المجموعة الأولى:** وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية والدائمة بنشاط المجتمع.

- فمثلا في المجال الزراعي هناك الخدمات المتعلقة بالإرشاد الزراعي ومقاومة الآفات وتحسين التربة وتنظيم وسائل الري والصرف وذلك في المجتمع الذي يشتغل معظم سكانه بالزراعة.

- وإذا كان المجتمع ذا سمة صناعية فإن مجال خدماته التي ترسم لها التنمية الاجتماعية تشمل العمل والعمال وبناء المستعمرات السكنية وكذا الاهتمام بالخدمة الصحية والطبية التي تساعد أبناء ذلك المجتمع على الاستمرار في نشاطهم الإنتاجي.

(ب) **المجموعة الثانية:** وتتضمن الخدمات التدميمية: وهي تلك الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة لما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في حياة المجتمع، أي تلك التي تعتبر من وجهة نظر المنمي الاجتماعي دعامة لقيام خطة التنمية الاجتماعية. ولهذه الخدمات التدميمية وظائف أساسية وجوهرية التي يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون في وضع خططهم، وذلك مثل الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الضمان الاجتماعي.

(ج) **المجموعة الثالثة:** وتتناول الخدمات العامة للتنمية، وهي ما يعبر عنها بالهيكل أو المقومات الأساسية للمشروعات، ويقصد بتلك المقومات الرئيسية اللازمة لإقامة المشروعات الجديدة مثل خدمات السكك الحديدية والطرق والمجاري والمياه والكهرباء والموانئ والمطارات والبنوك.. الخ.

وتتبع أهمية تلك المجموعة من الخدمات من أنه لا ينبغي أن يفكر المخطط الاجتماعي في خطته ويضعها موقع التنفيذ دون أن يكون واضعا في حساباته تكلفة تلك الخدمات ومقدرا المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وراء ذلك، وهو في هذا يقوم بعملية موازنة وتحليل بين التكلفة والمنفعة بالنسبة للمشروعات المقترحة.

كما ينبغي التوضيح أن خطة التنمية الاجتماعية في أية دولة تحتاج إلى خدمات من كل مجموعة من تلك المجموعات الثلاث السابقة، فشكل المجتمع ونظامه الإنتاجي هو الذي يحدد سلفاً حجم ونوعية الخدمات التي يحتاجها (وتلك هي المجموعة الأولى) ونجاح خطة التنمية في الوقت نفسه، أي ذلك النوع من الخدمات التدميمية التي ينظر إليها على أنها دعامة الخطة وركيزتها (وهذه هي المجموعة الثانية)، وفي الوقت ذاته نجد أن هناك ضرورة من احتواء الخطة على تلك الخدمات العامة للتنمية والتي تعتبر هيكلًا أساسيًا للمشروعات المدرجة في خطة التنمية (والتي تكون كما ذكرنا المجموعة الثالثة).

نخلص من ذلك إلى أن هناك تداخلاً وتكاملاً بين التنمية الاجتماعية بعضها البعض، الأمر الذي ينبغي على المخطط الاجتماعي أن يراعيه وهو يساهم في وضع خطة التنمية الاجتماعية (1).

خلاصة:

وأخيراً، لاحظنا في هذا الفصل تعدد الآراء والاتجاهات حول مفهوم التنمية الاجتماعية، وكذا ترابطه بالعديد من المفاهيم السوسولوجية والأهمية التي يحتلها هذا المصطلح ضمن الفكر السوسولوجي التنموي فكرياً وعملاً وذلك من خلال الأهداف التي تحققها التنمية الاجتماعية كجانب له أهميته القصوى في العملية التنموية الشاملة، كما لاحظنا الأسس التي تقوم عليها والمبادئ الواجب توافرها لتحقيق أهدافها، كما تعرض الفصل إلى العناصر المختلفة التي تشملها التنمية الاجتماعية، إذ تتطلب تغييراً بنائياً في المجتمع ودفعاً قوية واستراتيجية ملائمة وتتم على مراحل معينة، كما أن لها نماذج تنظيمية وأخرى ميدانية، فقد تكون على مستوى قومي أو مستوى إقليمي أو مستوى محلي، وتتعدد كذلك مجالاتها، فقد تتعلق التنمية الاجتماعية بالنشاط السائد في المجتمع أو بالنشاطات التدميمية (صحة تعليم، سكن...) أو القاعدية (طرق، جسور...).

ولكي تكتمل الرؤية السوسولوجية للتنمية الاجتماعية يجب أن نتناول أهم الاتجاهات النظرية التي حاولت فهم أو تفسير الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التنمية الاجتماعية وفي نفس الوقت المعوقات التي تحول دون تحقيقها وهذا ما يتضمنه الفصل الموالي.

